

تقرير

طهران تستعد لجولة صدام جديدة مع واشنطن

محمد رضا بهلوي إلى الحكم. ويشمل مشروع القرار التعويضات على أضرار الحرب ضد إيران وسقوط مئات آلاف الضحايا، والمساعدة في التخطيط لانقلاب عسكري على الإمام الخميني في نوجا، وإسقاط طائرة الركاب الإيرانيين فوق مياه الخليج. قائمة طويلة تنتهي بالضرر الحاصل من عمليات التجسس والاعتقالات لعلماء إيران النوويين، أو التفجيرات الإرهابية التي نفذتها مجموعات معارضة في البلاد.

قد لا يلزم مشروع القانون الجديد واشنطن بدفع المبالغ المطلوبة كتعويضات، وقد تستغرق المحكمة عشرات السنوات من دون الوصول إلى نتيجة، إلا أن المغزى من وراء هذا القانون هو القول إن إيران لا ولن تنسى التاريخ الأميركي، الذي عمل لأكثر من سنة عقود، على ضرب البلاد ومصالحها وأمنها، وأن إيران التي جلست مع «الشیطان الأكبر» في القضية النووية، لم تغتبر نظرتها إليه، بل أرادت أن تسترد حقوقها بالحوار والتفاوض. التجربة حتى اليوم كانت فاشلة، فلا إيران تثق بأميركا، مع وجود البعض في الداخل ممن يعتقدون بضرورة التقرب منها، ولا أميركا وقعت الاتفاق النووي كرمي لعين الإيرانيين.

يستعد العدوان اللدودان لجولة جديدة من الصدام، فالداخل الإيراني بدأ يشعر بأن الاتفاق النووي حقق المطلوب على الورق، من دون أن يتلمس جدياً نتائج هذا الاتفاق، سوى الوفود التجارية التي تؤم طهران لحجز مكان لها، في حال إفراج واشنطن عن الحركة المالية من إيران وإليها، فيما لا يزال ظل العقوبات قابلاً على التعامل الدولي مع الجمهورية الإسلامية. وهذه الأخيرة خصصت هذا العام، أيضاً، للاقتصاد المقاوم» أي إن طهران تدرك جيداً أن لا انفراجات كبيرة بعد الاتفاق النووي، الأمر الذي يضع علامة سؤال كبيرة: إلى متى سيصمد الاتفاق النووي؟

الولايات المتحدة، بجرم «القرصنة» المالية، وهي خطوة رمزية قد لا تصل إلى أي نتيجة بفعل الهيمنة الأميركية على القضاء الدولي. ولكن مشروع القانون الجديد، الذي أقر في البرلمان، يغزّم الولايات المتحدة دفع تعويضات مالية عن كافة الأضرار التي لحقتها بإيران، إبان الثورة وقبلها وصولاً إلى عام 1953، أي إلى المشاركة الأميركية في إسقاط حكومة محمد مصدق، والانقلاب الذي نفذ حينها بمشاركة أميركية، وإعادة الشاه

تسمى طهران إلى رفع دعوى قضائية في المحكمة الدولية ضد واشنطن

يعني وضع جدول زمني إن طهران قد تعود إلى ما قبل 2013 (أرشيف)



من تفجير المارينز في بيروت عام 1983 إلى تفجيرات الحادي عشر من أيلول، وصولاً إلى القتلى العسكريين للاحتلال الأميركي خلال غزو العراق، وغيرها من الحوادث التي تتهم، دائماً، طهران بالوقوف خلفها أو دعمها. ولكن من الناحية الإيرانية، فإن التصعيد الكلامي وإدانته الخطوة الأميركية لن يجدياً نفعاً، فالتحرك الداخلي باتجاه خطوات عملية، بدأ برسالة من مجلس الشورى الإسلامي إلى الرئيس حسن روحاني، يطالب بضرورة وضع جدول زمني أمام الجانب الغربي والأميركي لتنفيذ تعهداتها برفع العقوبات، خصوصاً المالية، وعدم ممارسة ضغوط على المصارف الأجنبية لمنعها من التعامل مع إيران. بالتالي، فإن وضع جدول زمني يعني أن طهران قد تعود إلى ما قبل 2013، وتستأنف أنشطتها النووية قبل اتفاق لوزان. تبعت هذه الخطوة تحركات في الحكومة، بمشاركة البرلمان، تهدف إلى رفع دعوى قضائية في المحكمة الدولية في لاهاي ضد

في الوقت الذي لم تلمس فيه طهران أي نتائج بعد من الاتفاقة النووي، تكشف الأيام عن قواعد اشتباك جديدة مع واشنطن، الأمر الذي دفع الجمهورية الإسلامية إلى اتخاذ خطوات تواجه من خلالها المساعي الأميركية الدائمة للعرقله

طهران - حسن حيدر

أربعة أشهر مضت على دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ. للوهلة الأولى، اعتقد الكثيرون أن المشاكل بين إيران والولايات المتحدة تتجه إلى الحل، وأن الملف النووي سيشكل قاعدة لاتفاقيات بشأن ملفات إقليمية ودولية. وفي خضم هذا التفاؤل الذي أبداه البعض في الداخل الإيراني وخارجه، كان المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية علي خامنئي يحذر من الإفراط بالتفاؤل، ويؤكد أن القضية النووية هي حجة لحاصرة إيران، وأن الحوار مع واشنطن محصور فقط في هذا الملف، ولن يتعداه إلى أي من الملفات، ما لم تثبت واشنطن حسن نياتها تجاه إيران.

رُفعت العقوبات على السورق، وبقي الخلاف على أرض الواقع؛ مليارات الدولارات لا تستطيع إيران الاستفادة منها، حتى وصل الأمر بكبيرة المفاوضات النووية الأميركيين، وندي شيرمان، إلى التصريح بأن الأموال في الخارج حاجة إيرانية، وبعضها لتسهيل العمليات التجارية الخارجية لإيران، ولا مصلحة لطهران بإدخالها إلى البلاد.

ملياراً دولار صادرتها المحكمة الأميركية لمصلحة «ضحايا هجمات إرهابية»، تتهم إيران بالضلوع فيها،



ترغب في أن تكون جميع المباحثات في القاهرة حصراً، سواء الفلسطينية الداخلية، أو الفلسطينية - الإسرائيلية. كذلك تأتي تحركات السيسي مع ارتفاع مستوى التنسيق الأمني والسياسي بين المسؤولين المصريين ونظرائهم الإسرائيليين طوال الشهور الماضية، وسط ترقب لمباحثات ثنائية بين تل أبيب والقاهرة قريباً، وهو كله تطور كبير للعلاقات الثنائية منذ عهد حسني مبارك.

في النهاية، يبدو أن لدى الجنرال رؤية خاصة به أو شاركة السعوديون في صياغتها، وذلك لتطبيقها في العلاقات الإسرائيلية - العربية. وحديثه عن توسيع «كامب ديفيد» خلال اجتماعات الأمم المتحدة في أيلول الماضي صار أقرب إلى التطبيق استناداً إلى تصريحاته المباشرة الآن. لكن هل ينجح في التفاهم مع بنيامين نتنياهو والقيادات الإسرائيلية اليمينية التي تزداد تطرفاً كلما تنازل العرب، وهي مستعدة لارتكاب الجرائم دون أن تنظر إلى أي اتفاق سلام على أنه مانع وراذع؟

تقرير

تأجيل فرنسي لـ «مؤتمر السلام»... أم استغناء عنه؟

علي حيدر

أيأ كانت خلفية تأجيل «مؤتمر السلام الدولي» الذي بادرت إليه فرنسا، ينبغي بداية تثبيت حقيقة أن الانطباع السائد هو أن الحكومة الفرنسية متمسكة بمحاولة عقد المؤتمر، ويعود ذلك إلى حرصها على إحداث اختراق على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، انطلاقاً من تقدير مفاده أن استمرار الصراع على الساحة الفلسطينية ينطوي على تداعيات أقل ما يمكن القول أنها «تهتئ الأرضية لانتشار الإرهاب» الذي بات يضرب أوروبا.

في الإطار نفسه، قد تكون الانتفاضة في الساحة الفلسطينية عززت المخاوف الأوروبية والفرنسية من أن الإبقاء على حالة الجمود في الساحة الفلسطينية ينطوي على إمكانية حصول انفجارات تخرج عن سيطرة الأطراف، ثم الانزلاق نحو سيناريوهات ترى فيها تعزيزاً للمخاطر المحدقة التي تشهدها المنطقة،

لكنه لا يصل إلى درجة تحديد هوية الرئيس المقبل أو توجيه سياسات بعينها. ويشير بن عطاء الله، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن التأثير الفرنسي والأميركي يندرج في إطار ما يشبه «اللوبيينغ»، بمعنى أن كل جانب يسعى إلى الحفاظ على مصالحه الخاصة، وعلى هذا الأساس تجري مسابرة النظام الجزائري، حتى وإن تغير الأشخاص والمسؤولون، وفقاً له، وهو الأمر الموجود في غالبية دول العالم.

ورأى كاتب الدولة السابق لشؤون الجالية، دون الخوض في قضية شكيب خليل تحديداً، أن اللوبي الفرنسي يريد الإبقاء على مصالحه الاقتصادية، خاصة أن الجزائر تُعدّ سوقاً مهماً له، فيما يريد اللوبي الأميركي الإبقاء على مصالحه في قطاع النفط، خصوصاً بعدما دخلت الشركات الأميركية إلى سوق النفط الجزائري بقوة في السنوات الماضية.

وهو ما برز في كلام وزير الخارجية الفرنسي، جان مارك أير، الذي قال إن «التهدد يكمن في الإحباط المتزايد الذي يجر الغضب ويقتل الأمل».

ومن أجل مواجهة هذه الحالة التي يخشى الأوروبيون تداعياتها وآثارها في المنطقة، دعا أير إلى ضرورة «تجديد الأمل»، وهو ما تحاول المبادرة الفرنسية فعله. أما عن سيناريو الإبقاء على الوضع القائم بانتظار ما ستؤول إليه التطورات في المنطقة، ترى فيه باريس «إغراءً خطيراً» يستدعي العمل «قبل أن يصير الوقت متأخراً».

في المقابل، يتعارض هذا الموقف مع الرؤية الإسرائيلية التي تصر على الفصل بين القضية الفلسطينية وما تشهده المنطقة العربية من تطورات. بل يذهب التقدير في إسرائيل إلى حد التهويل من أن إقامة دولة فلسطينية سيضيف «دولة فاشلة» إضافية في المنطقة قد تستخدمها فصائل المقاومة للعمل ضد إسرائيل، إضافة إلى أنها قد

تفتح الطريق أمام «تمدد الجماعات الإرهابية». إلى ذلك، ترى إسرائيل أن انتقال المفاوضات إلى الساحة الدولية لا يصح في مصلحتها على المدى البعيد، خاصة أن جوهر السياسة الإسرائيلية يهدف إلى تثبيت الاحتلال والتوسع الاستيطاني. ولهذه الغاية تصر على مبدأ المفاوضات المباشرة ووضع شروط تتصل بمطلب الاعتراف بيهودية الدولة، الذي لا تستطيع السلطة، حتى الآن، تجاوزه. ولكن فرنسا تستغل المرواحة التي تشهدها عملية التسوية بسبب انسداد أفق المفاوضات المباشرة، للخروج نحو الإطار الدولي.

إلى ذلك، قال عضو اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير» أحمد مجدلاوي، لوكالة أنباء «شينخوا» الصينية، أمس، إن «القيادة الفلسطينية كانت على علم مسبق بنية فرنسا تأجيل اللقاء التشاوري للتحضير لمؤتمر سلام دولي كان مقرراً انعقاده في الثلاثين من الشهر الجاري».